مسار الدرس الدلالي الغربي في إطار البرنامج التوليدي التحويلي
وبدايات التأثير على الكتابة الدلالية العربية الحديثة، مازن الوعر عينة"[1]

قبايلي عبد الغاني، جامعة الحاج لخضر بباتنة

الملخص

تأتي النظريات الدلالية العربية والغربية تأكيدا على الدور المحوري الذي يؤديه المعنى في صياغة نظرية لسانية شاملة للغة، وعلى تحديد العلائق الخطيرة التي تتشكل عند تضافر مختلف المستويات اللغوية الأخرى، ومن بين المفاهيم التي تتصل مباشرة بالمعنى هما "التركيب والتعالق" وبالتالي فإنه من الأهمية بما كان تحليل التراكيب تحليلا إفراديا وعلائقيا، فالأوّل يهتم بتصنيف المقولات القاعدية المختلفة (صوتية معجمية نحوية صرفية ...) والتي تبنى على شروط وتحديدات متفقة من حيث القصد ومختلفة من حيث التحليل بين التفسير والتأويل ....

الكلمات المفتاحة: المنهج الدلالي، التركيب والتعالق، التوليدية التحويلية، التأثير.

Abstract :

The modern arabic and western semantics theorie come to ensure the pivotal role by meaning in the formulation of a comprehensive linguistic theory of language, and the serious relationship that is formed when other various linguistic levels are combined "composition and correlation" are among the concepts that are directly related to meaning and thus it is important to analyse the overlay individually and correlationally.

The former is concerned with categorizing the different basal categories (phonological, lexical, grammatical, morphological) on the basis of accurate architecture that leads and paves the way for the construction of a model and a comprehensive vision of these compounds through clarifying the different relationship that lead to central and multiple meanings. ...

Search words: semantic methods, phrase, correlation, Generative transformational, influences

توطئة: كان مقدّرا على نحو جامح حينا وغريب -أحيانا أخرى- أن يتحوّل تشومسكي (N.Chomsky) فجأة (من إلى) عالم لساني فذٍّ، مسلّح بكلّ القناعات الإجرائية والحدود المنهجية، ومتشبّع بأعمق المقولات المنطقية والرياضية والفلسفية، وهذه الأصول كلّها كان من شأنها أن تجعل منه الأطروحة الأشدّ تأثيرا وإقناعا –من جهة- وأكثر جدلاً في عالم القرن الماضي من جهة أخرى، وهو الإبتناء الذي لا نكاد -في هذه المرّة- أن نجد فيها شيئا من الانبهار المعتاد والتي تقدّم هي بنفسها المستوى الاستثنائي للمنجز العلمي ومتانته، وسيكون أمام هذه الماكنة الإبيستيمولوجية الهادفة إلى الكمال "..أن ندرس ونحلل، وفي النهاية أن نحكم على هذا التميّز في جوهره وأثره على مسار العلم المحقّق، ولسنا في الحقيقة نعرف على هذا مثالا آخر مماثل".[2] والآن وبعد مرور ما يزيد على نصف قرن كامل من أوّل عمل لغوي له مازال يعتبر عقلا جبّارا وفريدا بشكل منقطع النظير.[3]

وبالرغم من بعض الملاحظات التي أثبتها علماء آخرون –بعيدون أو قريبون من مجال اللسانيات- بشكل خاص على صنيعيه الأوّل والثاني (1957-1965م)، وحتى في النماذج المتأخّرة التي بدت أكثر صلادة وتماسكا وهي -بشكل ما- لا تعلو أهمية عن الأطروحات اللسانية العامة التي زادت من وعينا بخطورة اللغة وفي فهمنا لكثير من ظواهرها المعقّدة،[4] إلاّ أنّنا مازلنا نأخذ بها -وبالدهشة نفسها- كما لو كنّا نتناولها لأوّل مرّة بالرغم من علمنا ببعض النقائص التي تتخلّلها وعلى الرغم من ذلك إلاّ أنّ النقائص التي يمكن أن تسجل من حين إلى آخر في أعمال تشومسكي[5] أو سابير أو حتى سوسير... يجب أن يؤخذ بها وبالاهتمام –نفسه- الذي نبديه للأفكار المقنعة والصحيحة، لأنّها -في الأخير- وإن كانت هفوات أو أخطاء فهي –حقيقة- تمثل -إبيستيمولوجيا- الصعوبات التي كان يفترض (للعقل أو المنهج) الانتصار عليها والعوائق التي كان لابدّ من تجاوزها وهنا تتحول العقبات المانعة للاطراد إلى منطلقات جديدة تجبرنا على إعادة النّظر في الأدوات الإجرائية والتحليلية التي نطبقها على موضوع علمي محدّد.

أ)- الدرس الدلالي العربي التراثي؛ تحديداته ومفهومه: إنّ الناظر المتفحّص إلى الكتابة الدلالية العربية الحديثة يجد بأنّ الباحثين على اختلاف في المناهل العلمية الغربية التي يغترفون منها وعلى اتفاق واسع –إلى حدّ ما – حول قيمة وأهمية التراث العربي الأصيل في الحفاظ على الشخصية الفكرية للأمة وعلى دوره في إثراء المعرفة الإنسانية كما كان لبنة في زمن ما لبناء وتهذيب حضارة الإنسان في الفترة الحديثة، ولهذا فقد أكّد مازن الوعر في مناسبات مختلفة أنه –أي التراث اللغوي العربي- يعدّ تحوّلا كبيرًا في مسيرة التراث اللغوي العالمي، وعدم التفات الغرب إلى قيمة هذا التراث هو كبحٌ لتطوّر اللسانيات التي كان من المؤكد أن تكون أدقّ وأكثر تقدّمًا وموضوعية لو أنّها استثمرت الجهود اللغوية العربية القديمة مثلما استثمرت بعض الأنحاء التقليدية كالأوربية والهندية...[6] وإن لم يكن بالسهولة نفسها ولا بالقرب ذاته؛ لأنّ هذه الجهود إلى حدّ ما تعدّ ركاما معرفيا وسديما علميا منثورًا ومتعدّدًا في تاريخ الحضارة الإسلامية والفكر العربي، وفي -هذا الصدد- يقول الوعر: "..لا نستطيع حصر النظرية اللغوية العربية [بما في ذلك الدلالية] بأبعادها الكاملة إلاّ إذا أعدنا تركيب الفكر اللغوي العربي بعد سبر دقيق وعميق لكلّ ما قالته العرب حول المسألة اللغوية"[7] وبالتالي فإنّ ما صدق على هذا الحديث الشامل يستغرق الملاحظات نفسها عن الدرس الدلالي الذي نأخذ به في -هكذا- موضع، والذي يعني في أقدم تعريف له "علم المعنى" أو الدراسة العلمية للمعنى في اللغة، "هذا المصطلح الذي لم يستخدم على نطاق

واسع حتى القرن العشرين إلاّ أنّ الموضوع الذي يدرسه هذا العلم قديم جدًّا، يرجع إلى الفلاسفة والمناطقة أمثال: أفلاطون وأريسطو وغيرهما..."[8] وهذا يعني بأنّ عدم ظهور واستعمال مصطلح (دلالة-sémantique) لا يعني في شيء من الأوجه عدم تناول موضوع المعنى، وبالتالي "..فإنّ افتقاد علم متخصّص بدراسة المعنى لا يعني بأي شكل من الأشكال أنّ حضارات الأمم السابقة لم تُعنَ بدراسة المعنى ومتابعة مساراته قبل نهاية القرن التاسع عشر وإنّما يعني هذا التاريخ تحديد مصطلح علم الدلالة وقصره على حقل لغوي معيّن يُعنى بدراسة المعنى"[9] أمّا في النظرية اللسانية العامة فهي وسيلة لتمثيل الجمل ".. ويجب على النظرية الدلالية أن ترصد القواعد العامة التي تتحكّم في التأويل الدلالي للجمل ومن الأفيد أن نفرّق بين نظرية تقوم بتحديد الكلمة على مستوى الفهم وبين نظرية الإحالة التي تتوسّع في معنى الكلمة وبربطها بغيرها..."[10] وبالعودة إلى كيفية تمثّل علماء التراث لهذه المقولات الدلالية، وهو عودة في الحقيقة إلى البحث عن منهجهم في وصف ودراسة المعنى وتحديده ضمن إطار أوسع وهو اللغة وعلاقة الإنسان من خلالها بالكون الذي يحتويه، وهنا –كما هو معروف- تظهر إحدى أهمّ الصعوبات في استقراء التراث اللغوي العلمي العربي التي تَكْمُنُ في ضياع بعض المفاتيح الإبيستيمولوجية التي كانت متعارفة بين العلماء التراث والممكنة لوضع ملاحظاتهم ونظرياتهم في سياق محدّد، عكس ما نجده في الدراسات العلمية الحديثة من جلاء معالم النظرية والمنهج، ولكن بالعودة إلى التراث فإنّ فهم هذا العلم يتطلب تعمقا أكثر في الجهاز الوصفي الذي اعتمدته الأشيخة، وحصر جميع الملاحظات المثبتة في هذا المجال، وتبعا لذلك فإنّ تصنيف وجهات النظر الدلالية فيه والتي انتهت إلى زماننا يمكن أن نستقرّ على مرحلتين يعتبر الإمام "عبد القاهر الجرجاني" (471هـ) الفاصل الواضح بينهما؛ فالأولى أي مرحلة الماقبل الجرجاني أين يصعب الاقتناع بوجود إرهاصات فعلية للدرس الدلالي، وسيكون من التعسّف إجبار بعض ملاحظات الخليل أو سيبويه أو ابن جنّي.. -وإن كانوا قد اقتربوا إلى تناول هذه القضايا وأحسنوا وصفها- أن تنتمي إلى هذا الشِقّ من المعرفة اللغوية أين كانت أغلب موضوعات الدلالية تطوّر إلى إطار المعجمية العربية التقليدية أو فقه اللغة أو النحو وهي جميعا تأخذ المعنى معيارًا لتصنيف مختلف العلاقات الشكلية فيه، والمرحلة الجرجانية ومريديه أين أخذ المنهج يأخذ نوعًا من الوضوح والدقّة ما دفع بهذه الملاحظات أن تأخذ نسقا يتّجه إلى الدلالية التي أصبحت علمًا مستقلاً ومستقرًا وجديرًا بالدراسة والبحث.

كما أنّه يمكن تشقيق وتفكيك منهج اللغويين العرب إلى مستويين بناءً على المنطق الذي انطلقوا منه والذي مفاده:

يمكن تفسير التراكيب دلاليا من خلال الآتي:

1- حصر المعنى الأوّلي –الأساسي- المرتبط بالمفردة دون عقدها في التراكيب دلاليًا بمختلف العلاقات اللغوية (النحوية والصرفية والبلاغية والسياقية ...) وغير اللغوية (المقام والحال ...)، وهنا يتقاطع الدلاليون مع المعجميون ولا يمكن بأي وجه أن نرصد أية علاقة دلالية غير تصوّر العناصر الوجبة والممكنة لتوفير التعالق داخل التركيب.

2- البحث في مختلف العلاقات الناجمة عن المعاني الإضافية والزائدة على المعنى الأساس أو الأصلي هذا الأخير الذي يئِطُ بالعلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها واختيار الألفاظ التي بإمكانها شغل هذه الوظائف، وبدءًا من هكذا تفكير يتّضح أن الدلالية العربية في هذه المرحلة مبنية أساسًا على المقولات النحوية والعلاقات النظامية المختلفة على نحو ما نجده

عند صاحب "الإعجاز" وبالتالي فإنّ الدلالة فرع من النحو لأنّ النحاة العرب لم يعتمدوا – فقط- على البنية الأساسة لتصنيف العلاقات النحوية (الإسنادية، الفاعلية المفعولية، الظرفية....) وسبر أغوارها في علاقات شكلية، وإنّما لاحظوا قدرة هذه البنيات على ضمّ علاقات من نوع آخر مرتبطة مباشرة بالمعنى وبالتالي اعتمادهم عليها كأداة تحليلية لاستخراج وتصنيف العلاقات الدلالية أيضا، وما يسجّل في هكذا موضع أنّهم لم يعتمدوها كوحدة تمدّ الجملة بالتفسير الدلالي بالرغم من أنّهم توصّلوا إلى تحديد "المعنى الدلالي"[11] بل "..كانت نظرتهم في ذلك أكثر اتساعًا وشمولا بحيث لم يضطرّوا معها إلى التغيير المستمرّ وذلك أنّهم يجعلون من المفردات -كذلك- بدلالاتها عنصرًا يمدّ الجملة كلّها بمعناها، وسوف نجد فيما بعد أنّ هذه المفردات بدلالاتها -أحيانا- ما كانت تكوّن ما يعرف بسياق الحال"[12]، وبالعودة إلى آراء مازن الوعر -بناء على ما سبق- فإنّه كذلك يربط المباحث الدلالية ببنية اللغة العربية في حدّ ذاتها مستعينا في ذلك بشكل مباشر على النحو والوظائف التي تقوم بها مثل هذه البنيات، وبالتالي فإنّه يهدف من وراء هذا المشروع إلى إثبات عمل اللغة العربية طبقا لقوانين ومبادئ داخلية محدّدة ذات النظام النحوي والدلالي الدقيق، وهي ليست نظاما من أنظمة المجتمع التي تتحكّم في اللغة تحكما اجتماعيا –سياق الحال والمقام كما هو الحال عند كمال بشر- بل تكمن حقيقة المعنى الدلالي في لبّ الحدث اللغوي لذا يجب على العناصر اللغوية أن تأخذ بنية وشكل محدّدين يمكن قياسهما باطّراد لذلك فإنّ الدلالة التي يمكن إضافتها إلى المعنى الدلالي المنبعث عن البنية اللغوية هي من باب الزيادة وليست العنصر العمدة فيها، فأساسات الدلالة ينبغي أن تبتني على الجوانب التركيبية والصوتية ومختلف العلاقات الداخلية للغة قصد ضبط عمليتي التوليد والتحويل والإمكانات التي توفرها في تنوع الوجوه الدلالية.

ب)- مازن الوعر والدلالة الغربية الحديثة بين التأويلية والتوليدية: يرى مازن الوعر كغيره من التفسيريين أنّ النظريات الدلاليةَ التي طوّرت ضمن الأعمال النّقدية للسانيات التوليدية التحويلية لا تقلّ أهمية عن النظريات التوليدية، بل إنّ سياق مقولات تشومسكي النحوية دون رفدها بمقولات الدلاليين يجعلنا أمام تحليل لغوي أجثم، ومن هنا كانت أطروحة الوعر التنقيب عن الأثر الذي ولّده الدلاليون في النظرية اللغوية[13] بشكل عام، وعلى تطوير الأطروحات التوليدية التحويلية بشكل محدّد.

إنّ هذا الامتزاج اللطيف بين الفرضيتين (التوليدية والدلالية) نتج عنه ميلاد هذه النظريتين اللتين قاربتا المضمون (المعنى) لأوّل مرّة في تاريخ الدراسات اللغوية الأمريكية، وأكثر تأثيرًا من تلك التي قدّمت وطوّرت في المخابر والجامعات الأوربية رغم أهمية وقيمة ما قدّمه (ج. فيرث) في إطار المدرسة الدلالية الإنجليزية وما أثبته من دور السياق في تحديد الدلالة ولئلا يأخذ هذا التقسيم نوعا من الصرامة الزائدة فإنّنا ننبه إلى أنّ كلتا النظريتين نبعتا عن أصل واحد وهي اللسانيات التوليدية التحويلية، إلاّ أنّهما مختلفتان في كيفية تمثل المعنى على مستوى البنية النحوية فقط.

ب/أ)- الدلالة التأويلية la sémantique interprétative: لقد دافع المنظرون لهذا التوجّه الجديد عن تقصي المعنى حتى جعلوه أفهوما في خانة التحديدات العلمية التي تسعى –سعيا حثيثا- إلى البحث عن معنى الكلمة المفردة –الوحدة الدنيا للعملة الدلالية- وعلاقاتها المختلفة مع غيرها ضمن بنية واحدة، قصد صياغتها في قواعد علمية مطّردة ومستمرّ، فإذا كان البلومفيلديون قد عطّلوا تقدّم الدراسات الدلالية بحجة الغموض المضاعف، فقد مكّنها

التشومسكيون من "..التبلور في كنف القواعد التوليدية التحويلية"[14]، وبالتالي فإنّ النماذج الدلالية لم تقم من تلقاء نفسها ولم تنفصل فيما بعد عن الأطروحة اللسانية التشومسكية،[15] بل كانت تُطوّر ضمنها وتسهر على تدعمها من الداخل، وذلك من خلال مجموعة من الأطروحات المتسلسلة والتي يقوم بعضها على اختبار بعض بناء على مقولتي التجريب والنقد ومن بين أهم الأطروحات ما يأتي:

ب/أ-أ)- الأطروحة الدلالية الأولى: وشملت جهود كلّ من كاتز [J.Katz] وفودور [J.Fodor] (1963م) وأعمال كاتز وبوسطال [Postel] (1964م).[16]

إنّ أوّل معيار قدّم في إطار البرنامج هي القواعد المعجمية والبناء على تحديد وظائفها، "..إنّ وظيفة القواعد المعجمية هي إيضاح المفردات المعجمية ثم تبيان وظائفها الدلالية في التركيب.."[17] ففي المستوى الأول يأخذ بالمعنى الدلالي الأصلي المعجمي للمفردة على نحو ما سبق مع علماء العرب، وبعدها يأتي نوع آخر من القواعد يصطلح عليها تسمية "القواعد التفسيرية" التي تأخذ على عاتقها تفسير التراكيب دلاليا أو نظم المفردات مع بعضها بعض، "..أمّا القواعد التفسيرية فهي تحدّد الطريقة التي من خلالها يمكن للمفردات المعجمية أن تنتظم مع بعضها بعض وذلك من أجل تفسير التراكيب دلاليا.."[18] إذا هذه النظرية التكميلية على صنيع تشومسكي الأول تتوقف عند هذا الحد ولا تتجاوزه إلى غير الاهتمام بالدلالة التركيبية، في حين سيعمل "كاتز وبوسطال" على تقوية الرابط بين المكوّن التركيبي والمكوّن الصوتي، "وذلك من خلال تقديم مفهوم جديد للقواعد التفسيرية وللتحويل الدلالي المبني على أسس مضبوطة، وأيضا من خلال التحديد الدقيق للعلاقات التي تربط المكوّن الدلالي بالمكون التوليدي المركبي.."[19] أمّا الأسس المضبوطة التي أشار إليها -الوعر- فهي تلخّص أطروحة هؤلاء الباحثين فيما سمّوه "جهاز التأويل الدلالي" والذي ينبني على دعامتين أساسيتين، هما:

أ)- الذخيرة المادية: يعدّ القاموس مخزونًا لغويًا ومعرفيًا ماديًا عند مستعمل اللغة،[20] وهو في هذه الأطروحة غير المعجم؛ لأنّ هذا الأخير جزءٌ من المكوّن التركيبي بينما القاموس جزء من المكوّن الدلالي أو جهاز التأويل الدلالي، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإنّ المعجم سند من قواعد آلية تعرض المقولات التركيبية النهائية بمفردات في إطار ما يعرف بقواعد الإدماج المعجمي (les règles d'insertion lexicale) وهذا الإدماج يتمّ بصورة آلية لا تأخذ في الاعتبار الصفات الدلالية التي تعدّ من ضمن معوّضات البنيات المركبية، وهنا تبرز وظيفة القاموس كذخيرة مادية في تمثيل المفردات تمثيلا دلاليا، ولكي نتحصل على تأويل دلالي مقبول فإنّه يتمّ برصد جميع المداخل المعجمية التي تحتويها المفردات،[21] وبالاعتماد على أطروحة (1964م) فإنّ المداخل المعجمية قابلة للحصر إلى نوعين:

1)- الخصائص التركيبية التي تعمل على التمييز الوضعي للمفردة.

2)- الخصائص الدلالية التي تحكم الإغلاق على المضمون الدلالي ضمن مقولة السمات الملمة والمغلقة وقيود الانتقاء.

أمّا قواعد الإسقاط فهي قواعد "تأويلية ذات طابع مفهومي، تقوم بعملية المَلْغَمَة [l'amalgamation] في مستوى البنية العميقة"[22] فقواعد الإسقاط بهذا المنظور تسهل على المحلّل الدلالي تخمين تأويل معنوي مجرّد للتركيبة اللغوية ككلّ، أي التأويل الشامل (Massive interpretation). [23]

ب/أ-ب)- النموذج الثاني؛ (تشومسكي وكاتز) (1964-1965م): لقد رأينا قبل حين أن "كاتز وفودور" استطاعا أن يقترحا مستوى دلاليا في اللسانيات التوليدية التحويلية، واتّضح ذلك من خلال رصدهما لمجموعة من الفجوات الدلالية الظاهرة بشكل صارخ في النموذج التوليدي، إلاّ أنّه –بدوره- لم يكن متماسكا وقويا بما فيه الكفاية، حيث لا يستطع أن يربط المكوّنات الدلالية بالمكونات النحوية بالشكل اللازم والمطّرد. بعدما تنكّر تشومسكي على هدي من أشياخه[25] للدلالة في طرحه الأوّل، ويبدو أنّه في الطرح الثاني (1965م) سيعيد النظر في المعنى ليعتبره مكونا مستقلا قائما بذاته، وهو بمنزلة التركيب –تماما- حيث إنّ المكوّن التركيبي يجب –حسب تشومسكي وكاتز قبله- أن يتدرج ضمن التحليل اللغوي العلمي الدقيق، ".. وأنّ الدلالة يجب أن تدرج في التحليل النحوي بوصفها جزءًا مكمّلا لا يمكن الاستغناء عنه.."[26] وبهذا فإنّ إطار النظرية التوليدية التحويلية أصبح مبنيا على ثلاثة مستويات؛ المستوى التركيبي الذي يعتبر مستوى توليديا يعمل على مكوّنين اثنين هما: المكوّن التوليدي التركيبي والمكوّن التحويلي، أمّا المكوّن التوليدي فهو مؤلّف من ثلاثة أنواع من القواعد، وهي:[27] القواعد التفريعية والقواعد التصنيفية والقواعد المعجمية، أمّا المكوّن التحويلي فإنّه يتألّف –بدوره- من القواعد الوجوبية والقواعد الجوازية، أمّا المستويان المتبقيان، فهما: المستوى الصوتي، والمستوى الدلالي[28] هذا الأخير الذي يشتقّ معنى كلّ الجملة من بنيتها العميقة بواسطة قواعد التفسير الدلالي، "ويعدّ هذا المكوّن عنصرًا أساسًا جديدًا، كان تشومسكي قد أهمله من قبل كما أهملته اللسانيات التوزيعية التي سبقته.."[29] ومن خلال هذا يمكن تتبع المقولات الأساسية لهذا النموذج والمتمثل في:

أ)- درجات النحوية: ويمكن أن نطلق عليه أيضا مصطلح "درجات الانحراف" وبالتالي تصبح مكافئة لـ" درجات أصولية الجملة" ولتوضيح هذا المبدأ الذي ابتكره تشومسكي عام (1965م) نأخذ الأمثلة العربية التالية:

أ- خَرَقَ الثَّوْبُ المِسْمَارَ ب)- خَرَقَ الثَّوْبَ المِسْمَارُ ج)- خَرَقَ المِسْمَارُ الثَّوْبَ

د)- خرقُ الثوبٌ من المسمارُ في بعضًا.[30]

يبدو واضحًا أن الجملتين (أ-د) خاطئتين لمسوغات عديدة، منها: إنّهما تخرقان قاعدة انتقائية ترتبط بفاعل ومفعول الفعل (خَرَقَ)؛ إذ يتطلّب فاعلا منطقيا صفته الدلالية (+صلب)، بينما يتطلّب مفعولا تكون سماته الدلالية (-صلب)، فقد ظهر تناقض يمكن أن يبطل المعنى، ولكن –هنا- يجب أن نلاحظ الآتي: رغم أن كلتا الجملتين خاطئتين؛ الجملة (أ) من حيث الدلالة والجملة (د) من حيث التركيب، إلاّ أنّ الجملة (د) مغرقة في الانحراف والغموض وليست في شيء من الكلام العربي لأنّ نحوه لا يصفها بالاستقامة سواء من الناحية النحوية المطردة أم من الناحية العدولية الممكنة، وليس هذا فحسب بل إنّها منحرفة نحوا ودلالة، في حين أن الجملة (أ) يمكن فهم معناها رغم التعارض الذي أثبتته طبيعة الفعل، بينما تأخذ الجملتان (ب-ج) جانبًا كبيرًا من الصحة على مستوييها الدلالي والتركيبي، ومثلما استطاع الدلاليون التوليديون التحويليون ضبط درجات الانحراف استطاعوا أيضا تحديد درجات النحوية التي تظهر في الجملة (ب) على برهنة سلامتها من الجانبين إلاّ أن النحو العربي يسجل فيها عدولا من خلال نظرية الرتبة، على عكس الجملة (ج) التي تعدّ الأكثر سلامة وجلاء ذلك لأنها متجاوبة مع كل القواعد المعروفة والمبنية على أساس احترام كل القيود والمقولات الدلالية والنحوية العربية.

لقد اقترح تشومسكي –إذا- إقامة جهاز لساني يحكم على سلمية الجملة، هذا الجهاز الذي ينبني على عدد قليل من المستويات المقولية والتي ترتّب المكونات على شكل حزم،[31] ضمن سلّم متعدّد الجوانب ومعقّد نوعا ما، حيث في الدرجة لدينا (حزمة 1= $ح^1_1$) التي تتوفر على مكونات الجملة من حيث الألفاظُ فحسب، وفي الدرجة الثانية ضمن مقولات من نوع ($ح^2_1$) وتتكوّن من أسماء وأفعال وصفات..الخ، أمّا الدرجة الثالثة فلدينا مقولات من نوع ($ح^3_1$= ن) والتي ستهتم ببعض المقولات التي توجد في لغة معينة دون سائرها من اللغات.

فالدرجة الأخيرة وإن كان تشومسكي يخصصها للعناصر الفريدة والخاصة في بعض اللغات إلاّ أنها في نظريته تتضمن نوعا من التفصيل في مقولتي (الاسم والفعل)، هذا الأخير الذي يمكن أن يكون (فعلا متعديا، مفردا ذوات المفعولات الحية، ذوات المفعولات العاقلة...الخ)، أمّا الاسم فهو بدوره يتعرّض إلى خصائصه الدلالية، أي (مذكر، مفرد مثنى، وجمع للعاقل أو لغير العاقل..الخ)، وبالتالي يمكن صياغة تفريع حزمي آخر انطلاقا من تخصص مقولة ($ح^3_1$) الشكل الآتي:[33]

أ- الدرجة الأولى: [$ح^1$+ $ح^2$+$ح^3$]= حزمة كلّ الألفاظ؛

ب- الدرجة الثانية: [$ح^2_1$+ $ح^2_2$+$ح^3_3$]= (فعل اسم، اسم)؛

ج- الدرجة الثالثة: [$ح^3_X$+ $ح^2_Y$+$ح^3_¥$]= فعل (X)+ اسم (Y)+ اسم (¥)

لدينا هنا تفريع آخر من خلال تخصيص مقولة ($ح^3_1$= ن) التي يقصد بها تشومسكي تضمن نظرية السياق، فيشير إلى أن الفعل ($ح^3_X$) في الدرجة الثالثة عليه أن يقبل دمج اسمين ($ح^2_Y$+$ح^3_¥$) فلا يظهر بينهم تناقض أو تنافر فإذا كان الفعل (X) وليكن مثلا (سمع) فإنه لا يتعاضد إلاّ مع الفواعل والمفعولات الحية (العاقلة وغير العاقلة) بينما إذا كان (استمع) فلا يقبل إلاّ الأسماء الحية العاقلة البالغة فلا يمكن قبول المتوالية من نوع (سمع الكتاب قصصا ممتعة) أو (استمع المجنون إلى جاره)، هذه الجمل التي لها تمثيل (نظري) تشترك مع الجمل السليمة نحوا ودلالة والمولّدة على شكل (فعل اسم اسم)، فالنحو بهذا القيد لن يولّد إلاّ الجمل المعقولة (المقبولة) من نوع (سمع زيدٌ خبرًا) أو (استمع زيد لخالد) فهذه تتجاوب تماما مع تحديدات الدرجات السابقة، أمّا الجملة (سمع الكتاب ...) فإنّها تتجاوب مع قيود الدرجة الأولى والثاني فقط، وتتناقض مع الثالثة، وبالتالي فإنّها لن تكون ممثّلة إلاّ على المستوى الأوّل، وبهذا يعدّها تشومسكي جملة ليست نحوية (Agrammatical) وبذلك فإنّ "المستويين الثاني والثالث، هما اللذان يسمحان بمعرفة سبب لحن جملة معيّنة ودرجة لحنها والمستوى الثاني مستوى مقولي، أمّا المستوى الثالث فانتقائي.."[34] أمّا الدرجة الأولى فليس بإمكانها أن تتيح التمييز بين الجمل النحوية (grammatical) وجملة غير نحوية (Agrammatical).

إنّ هذه المحاولة من تشومسكي لم تمنع منتقديه من أن يعيدوا النظر –مرة أخرى- في نموذجه هذا فقد سجل الوعر نقودًا عديدة منبعها مدارس دلالية مختلفة يقول مازن الوعر: "... والواقع لقد تقبّل العديد من علماء اللسانيات المنهج المعياري لعام (1965م) ولكن بعد تقصي طبيعة التفسيرات الدلالية للتراكيب العالمية فإنّ العديد من علماء اللسانيات استنتجوا أن المكون الدلالي غير قادر على تفسير مواد لغوية كثيرة.."[35] وحقيقة هذا النقد قد وجه من مدرسة الدلالة التوليدية التي تنكّرت على تشومسكي إدراج المعجم أكثر فأكثر "وقد رفض تشومسكي دعوة علماء الدلالة التوليدية التي ترمي إلى الدفع بالبنية العميقة إلى درجة تجعلها غير متميّزة عن المستوى الدلالي .."[36] ومن المنطقي أن يأتي هذا الرفض من تشومسكي

نفسه، ذلك لأنّ التراكيب التي وصفتها الدلالة التوليدية قد كشف عن نقائص كثيرة لا تؤهلها إلى تقريب البنية العميقة من المستوى الدلالي، أمّا دعاة الدلالة التصنيفية فقد ناقشوا البنية العميقة في حدّ ذاتها، وخصوصا مقولة الفعل كنواة مركزية في التراكيب اللغوية، ولهذا "فإنّ علماء اللسانيات المنتمين إلى مدرسة الدلاليات التصنيفية وعلى الخصوص فليمور [flimor] (1968- 1977م) وتشيف [chive] عام (1970م) وولتركوك [walter cock]عام (1979م) كانوا قد احتجّوا بأنّ البنية العميقة لا تستطيع ضبط الاختلافات الدلالية في بعض التراكيب.."[37] فأحيانا تكون بعض الجمل مركبة من العناصر نفسها إلاّ أنها تختلف كليا في المعنى، وهذه الحقيقة قد غفل عنه تشومسكي وهو بذلك لم يحدّد على نحو مقنع البنية العميقة بشكل يلزمها ضبط الاختلافات الدلالية الممكنة. ب/أ-ج)- النموذج الثالث؛ [الشروط المعجمية لتشومسكي]، (1970- 1971م): لقد أعاد تشومسكي تعميق النظر في نموذجه المعيار فواجهته في البداية مشاكل موضوعية كثيرة وفي مقدمتها إشكالية الدلالة التي مازالت غامضة وغير مقنعة بغض النظر عن الفرضية التحويلية التي لم تفسّر بعض المواد اللغوية الكلّية "لقد هدف تشومسكي من خلال إغناء المكوّن الدلالي أن يحلّ بعض الصعوبات المتعلقة ببنية المفردات في اللغة الإنجليزية، وخاصة الصيغ الأصلية والمتشقة منها..."[38] وعلى أي حال يمكن من البداية توقع إمكانات التعديل وذلك إذا كان عليه أن يكون وفيا لقاعدتيه الجديدتين التاليتين: قاعدة 1: ليست اللغات أنظمة مطّردة، بدليل أنها تشمل عددا من الانحرافات؛ قاعدة 2: ليست الانحرافات الظاهرية انحرافات (شذوذات)؛ لأنّه يمكن تفسيرها بواسطة قواعد مازال كثير منها غير معروف،[39] فمن هنا سنتصور أن هذا المنهج المعيار سينظر إلى المفردات الأصلية على أنّها تمنح التفسيرات الدلالية من خلال العلاقات النحوية التي بدورها ستفسّر البنية العميقة، هذا من جهة ما حدث على مستوى النظرية التوليدية، أمّا ما سيحدث على مستوى المنهج فإنّه عند الاطلاع على أعمال اللغويين المتشيّعيين للتشومسكية في هذه المرحلة (السبعينات)، ومازن الوعر –واحد بينهم- يبدو جليا أنهم ركّزوا على البرهنة والدفاع على اطراد القاعدة الثانية، وهذا ما حتّم تشومسكي على صياغة نظام مساعد أطلق عليه تسمية "الشروط" ومن أهم الأدوار التي ستقوم بها –هذه الشروط- أنها ستحاول توسيع الدراسة لتشمل المفردات الأصلية والمشتقّة على حدّ السواء وتقوم بحصر اللغات البشرية الممكنة في شكل طبقات أو مستويات (فئات)؛ ذلك لتصاغ لها قواعد معيّنة دونما تخصيصها أو تعميمها بحكم شمولي، ومهما كان الأمر فقد قدّم تشومسكي –في هذه المرّة- القواعد التوليدية في المكوّن التوليدي التركيبي بصيغة أوسع من ذي قبل وسبب ذلك –فيما أعتقد- لأن تكون قادرة على معالجة المفردات المشتقة أيضا، يقول مازن الوعر: "وقد دعا هذا التعديل بالفرضية المعجمية؛ وذلك كنقيض للفرضية التحويلية..."[40] وهذه الفرضية الجديدة في نماذج تشومسكي تعني الآتي: 1/3)- التحليل المعجمي الدلالي لتشومسكي: إنّ التصوّر الذي يطبع هذه المرحلة هو المساواة الوظيفية بين الأسماء المشتقة الجارية مجرى الأفعال، بغض النظر عن الفصل الصارم بينهما، فهذه المساواة تجعل منطقيا الأسماء المشتقّة تتصرّف تصرّف الأفعال شريطة كونها من جنس ذاتها،[41] من حيث حاجتها للمكمّلات –الفضليات- وإذا كان هذا الالتزام -الجديد- صحيحا في مكانه، فإنّه لن يتوقّف عن طلب تعديل المكوّن الدلالي فقط؛ لأنّ المكوّن التركيبي –أيضا- سيكون أمام معضلة علمية حقيقة، لذا جنح تشومسكي إلى –هذا الأخير- وخصّصه بتعديل جانبي نجم عنه تدعيم قواعد إعادة الكتابة لتصبح مركب (مركب اسمي أداة + اسم+ فضلة)، أي؛ م إ

[أد+ س+ ف]، وبالتالي: فإنّ حاصل هذا التعديل سيوازي بين (س+س+ ف)، و [س+ فّ(فعل)+ فضلة (فضلة)] ومنه سينتج [(س+س+ف)= (س+ فع+فض)]. والأهمّ من ذلك أنّه سيشارك هذه المقولات النحوية في كلّ المواصفات التركيبية، ما عدا الاسم الذي سيمنح له الدور الدلالي [+ اسم]، ليعبّر على أنّه اسم مشتقّ، و[+ف] التي يأخذها الفعل، فمن فضائل هذه الفرضية أنها استطاعت تهذيب علاقة التناسب بين البنيات الاسمية والفعلية، ليأخذ العمل اللساني التوليدي التحويلي من تجاوز التعقيدات التي يطرحها التحليل ، يقول مازن الوعر: "في المرحلة (1971-1973م) أخذ العمل باللسانيات التوليدية التحويلية يكبح جماح القواعد التحويلية ويحدّ من قوّتها ثم يضبطها بشكل دقيق، وذلك من خلال وضع ضوابط لغوية معيّنة لهذه القواعد..."[42] فإذا عدنا إلى أعمال تشومسكي وقرناها بقول مازن الوعر فإنّ النتائج التي نتحصّل عليها، هي: هناك عدد من الوحدات المعجمية التي تعتبر وحدات مجرّدة، فهي تتخذ وضعيات متعدّدة كأن تكون صيغا اسمية مشتقة أو فعلية، فلا توسم أبدا أو توصف مقوليا على أنها [+اسم] أو [+ فعل]، أو [+صفة]، إلاّ بحسب المقولات العجرية (الشجرية) التي تعلوها، وهنا نلاحظ أن التعديل قد مسّ الجانب المعجمي، وهذا الإقرار في حدّ ذاته يعتبر تحديدا جديدا للأسماء والأفعال في نظرية أخذها للفضليات،[43] ومن هنا سيحدّد تشومسكي ثلاثة اعتبارات للحدّ من تفرّعاتها، وهي على التدرّج الآتي: أ)- يكون الاسم فعلا إذا تمّ تحويله إلى صيغة اسمية، ولذلك فإنّه يأخذ مقولة الفضلة التي تختص بالفعل على مستوى البنية العميقة، مثلما هو الحال في اللغة العربية مع اسم الفاعل والمصادر و...الخ، ولكن يمكن بسهولة ملاحظة الأسماء غير المشتقّة، ومع ذلك فإنّها تأخذ مقولة الفضلة كالمصدر في النحو العربي. ب)- تكون الفضلة في بعض الحالات أسماء مشتقة في البنية العميقة النابعة عن الجملة أصولية. ج)- تكون الفضلة مولدة مباشرة بواسطة قاعدة إعادة الكتابة. في الواقع لقد نظر تشومسكي إلى هذه الحالات (أ-ب-ج) على أساس اختيار حالة واحدة فقط، ولما كان مهتما هذه المرّة –على غير العادة- باللغة الإنجليزية، فإنّ احتفاظه بالاحتمال الثالث يبدو أكثر قربا ومنطقية، ذلك لاعتبارات استدلالية استمدّت من اللغة الإنجليزية خصوصا عند النظر إلى وضعية العلاقة بين الأفعال وما يقابلها من الأسماء. وفي هذا الصدد نجد مازن الوعر يسجل مجموعة من الملاحظات يمكن تقديمها بالشكل التالي:[44]

- إنّ الأركان اللغوية المعقّدة والمتداخلة الأصلية (NPs) ليست أركانا مشتقة تحويليا، وإنّما هي أركان مصوغة في المكون التركيبي.
- لم يستطع المنهج المعياري شرح البنية الدلالية للتعبيرات التي تدلّ على اهتمام والعناية والقصد، والتعبير الذي يدل على ما يسميه الوعر "ما قبل الافتراض الذهني" كما هو الحال في بعض الجمل التي يجب أن تفسر من خلال البنية السطحية لا من باب البنية العميقة كما افترض تشومسكي.
- لم تستطع هذه النظرية شرح التراكيب الدلالية للموضوع (البؤرة) في أكثر الجمل المدروسة.
- وهناك مشاكل أخرى متعلقة بالفعل المساعد (Shall) والتركيب الضميري العائد، فالأوّل يجب أن تفسّره دلاليا البنية السطحية وليس البنية العميقة، بينما الثاني يعمل على البنية السطحية بسبب قاعدة النبر الصوتي.

ومن هنا نستخلص أن تشومسكي لم يضع حلا نهائيا للمشكلة الدلالية، وقد بدأ تفكيره يتجه نحو إعادة تقليب مسألة الدلالة على وجوهها ليعدّلها مرة أخرى وأخرى، الأمر الذي سيؤدّي

به إلى إلغاء بعض القواعد واستبدالها بقواعد أخرى تجنّب ذلك التمييز الصارم بين البنية السطحية والعميقة، يقول مازن الوعر "..لقد حاول تشومسكي للتغلّب على هذه المشكلات الدلالية أن يربط التمثيل الدلالي بالبنية العميقة والبنية السطحية على سواء، وذلك من خلال تقديم نوعين اثنين من القواعد الدلالية.."[45] فالقاعدتان اللتان قصدهما الوعر في –سياق القول السابق- يمكن تصنيفها ضمن الفرضية التفسيرية، والتي يمكن تقديمها على النحو الآتي:

لقد مرّة بنا ان تشومسكي اضطرّ إلى تدعيم طرحه المعجمي بقاعدتين للحدّ من المشكلات الدلالية، وقد انطلق في ذلك من ربط المكوّن الدلالي بالبنيتين معا، وهذا يجعل منطقيا هذه القاعدتين إحداهما مرتبطة بالبنية السطحية، والأخرى بالبنية العميقة، ولذلك فإنّه ليس من الغريب أن يسميهما بالشكل التالي:

1)- قاعدة تفسيرية دلالية أولى للبنية العميقة؛

2)- قاعدة تفسيرية ثانية للبنية السطحية.

خلاصة:

لقد استطاع في البداية كل من كاتز وفودور من إقناع التوليديين بأهمية الدلالة ليس على مستوى التحليل التوليدي التحويلي فقط، وإنّما –أيضا- على مستوى التحليل اللغوي عامة، وقد استجاب في البداية إلى هذه الدعوة بوسطال الذي حاول بمعية كاتز تعميق طرح الدلالة في القواعد التوليدية التحويلية، وتبعهما بعد ذلك تشومسكي وكلّ هؤلاء العلماء بطرح نماذج متكرّرة ومتفرّعة كلّها تأخذ النظرة التأويلية كأساس لهم في البحث عن الوسائل العلمية الكافية لتحليل المعنى وتقعيده. وقد رأينا أن هذه النظرية –التأويلية- في القواعد التركيبية والمكوّن الدلالي بدأ عن طريق إعادة صياغة قواعد الإسقاط، التي تتحرّك آليا وفقا لنظام الضمّ والإدماج المحكومين بقيود الانتقاء، وهذا جعلنا نستنتج مبكّرا بعض المميزات الدلالية المرتبطة بالمكوّنات، ورأينا أن قواعد الإسقاط تحاول عن كثب طرح تأويل بعينه أو تأويلات، حينما نأخذ في الحسبان المميزات المعنوية للمكوّنات في حالة نظمها مع بعضها بعضا شريطة كونها متلائمة ومنسجمة، فكيفية اشتغال هذه المكوّنات تجعل مركز حيويتها محصورا في البنية العميقة دونما السطحية، وهذا التوجّه نجم عنه حكم لساني تشومسكاوي يفيد بقاعدة مفادها: إنّ الجمل التي تستجيب بشكل كلّي لقواعد الإسقاط يجب أن تعتبر جملا غير نحوية بمعناها العلمي المحدّد، أو أنها –على أقل تقدير- أشباه جمل كما يسميها كاتز في بعض الأحيان، ذلك لأنّ هذا النمط من الجمل يكون دونما تطبيق لقيود الانتقاء، التي تحاول تشكيل الأساسات الفعّالة في عمل قواعد الإسقاط. إنّ الدلاليين التأويليين تشدّدوا على مبدإ الإسقاط، وهذا التشدّد منبعه الإيمان الراسخ في أطروحاتهم على أنّه يجب أن يكون نحويا بكل المقاييس التي تفرضها المكونات التركيبية والدلالية، وأي تقليل أو تهاون بهذا الجانب يكون خرقا صارخا لنحوية الجملة، أو على الأقلّ تجاوز لمرحلة مهمة من المراحل اللغوية، وهو الاشتقاق، ممّا جعل تشومسكي يأخذ حذرا جانبيا في تقديمه لفرضيتي المعجم والتفسير، وعند الوصولنا إلى هذا الفرع وجدنا أن الدلالة التأويلية راجعت بعض الجوانب من أطروحاته –خصوصا- تلك المتعلّقة بربط التأويل الدلالي بالبنية العميقة والسطحية على حد

السواء. إنّ كل هذه التفرّعات والتعديلات التي التمسنا أثرها في فكر مازن الوعر سيكون لها قيمة علمية متميّزة –خصوصا- ما يتعلّق بالمدرسة الدلالية التوليدية، فهذه المدرستان ستمنحان مازن الوعر وغالب الظن الدرس الدلالي العربي إجمالا كل الفرضيات والمقاربات الكفيلة التي تحتاج إلى عبقرية من نوع ما، حتى تُكيّفها جميعا مع نظرية النحو العربي الواسع والأصيل في نظرية واحدة. كما أنه من السهولة بمكان من خلال التجربة البسيطة في تحليل فكر مازن الوعر الانتهاء إلى حقيقة مهمة وخطيرة في آن واحد، والتي مفادها: إنّ الفكر اللغوي العربي الحديث والمعاصر بدأ يعرف نوعا من النهوض والعقلانية في الطرح إلاّ أنه مازال يطلب أكثر فأكثر تعميق فهمنا بالتراث العربي واللسانيات الحديثة ومثلما يقول العلوي لا نعتقد أنّ التمسّك بالتراث لوحده يمكن من إعلان الثورة اللغوية العربية المنتظرة ولا نعتقد أنّ اللسانيات الحديثة المتدفقة من الغرب بالشكل الذي يخيل إلينا أحيانا أنه يجري ولا يجرى معها لوحدها يمكن من إقامة عقل لغوي عربي أصيل، فلا النقل في الحالة الأولى ولا النشر في الحالة الثانية يصنع مفكرا لغويا عربيا معاصرا؛ لأنّنا في الحالة الأولى سنفقد عنصر "المعاصرة" وفي الحالة الثانية سنفقد عنصر "العربي" والمطلوب هو أن نستوحي لنخلق الجديد سواء عبرنا الزمان لننشر عن العرب الأقدمين أو عبرنا المكان لننقل عن الغرب.

هوامش وإحالات البحث:

[1]- لا بدّ ويجب منذ البداية أن نشير إلى أنّ هذا البحث لا يأخذ على عاتقه مقارنة الدرس الدلالي العربي القديم مع ما يطوّر في الغرب ومنذ زمن غير بعيد ومازال قائما، ولا يتبنى بأي شكل كان البحث المتعسّف عن إرهاصات الدرس الدلالي عند العرب، والبحث عمّا يناسبها من المقولات التي تعرّضت لتعميق وإعادة النظر على مستوى الفرضيات والنماذج التوليدية التحويلية. ومن جهة أخرى فإنّ هذا البحث لا يقوم على مبدإ مفاده إنّ علماء العرب في هذا المجال –وفي غيره- وإن توافقت أو فارقت آراؤهم مع ما سيقدّم بعد زمن طويل وبالأخص في المدارس اللسانية الحديثة قد أصبح قديما حتى قبل أن يولد "... ومن هذا الطرق، والطريق التي سلكها علماء العربية في تقعيد علوم العربية في النحو ... وعندها سيغدو الحديث عن البحث اللساني ضربا من المفاخرة بين الأمم في الجهود اللسانية، وهذا سيفقد اللسانيات أهم سيماتها..." ينظر في هذا السياق: حسن خميس الملخ، مقال: "اللسانيات في الثقافة العربية الحديثة" مأخوذ عن الموقع التالي:

http://www.abjabriabed.net/n96.07.khamis.gtn.p02

[2]- هذه العبارة في الحقيقة –ومن باب الأمانة العلمية- أطلقها ميشال أريفييه في كتابه الضخم "البحث عن فردينان دي سوسير" وقد خصّ بها منجز سوسير، للاستزادة يرجى العودة إلى:

-ميشال أريفييه، البحث عن فردنا ندي سوسير، تر: محمد خير محمود البقاعي، دار الكتاب الجديد المتحدة، الجماهرية العظمى، 2009م، دط، ص34 –بتصرف-

[3]- وقد كان ذلك في الحقيقة على مستويين؛ يمثل الأوّل نوعية الأدوات التحليلية التي اعتمدها تشومسكي، في حين يتمثل المستوى الثاني في الحقول الجديدة التي فتحتها التوليدية التحويلية في اللغة. وهنا يمكن زيادة المستوى الثالث الذي يتلخص في قدرة النظرية على نقد نفسها بنفسها وتوجيه النظرية ذاتيا نحو اقتراح الحلول لمشاكلها.

[4]- جون ليونز، نظرية تشومسكي اللغوية، تر: حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1993م، ط1، ص270 -بتصرّف-

[5]- وإن كان بعضهم يشكّ في ضرورة إلحاق تشومسكي بحلقة اللسانيين الأكثر تأثيرا في هذا العلم، ففي حوار أجراه مازن الوعر مع العالم اللساني الفرنسي أندري مارتنيه، بتاريخ: 20 آب 1978م، بجامعة موريال في كندا (أثناء انعقاد المؤتمر العالمي الخامس للسانيات التطبيقية)، قال مارتنيه منتقدا تشومسكي بقوله: "إنّ تشومسكي رجل منطق وعالم رياضيات، ولكنّه ليس بعالم لساني..." وأصل هذا القول كما نفهمه من تقديم الوعر أنّ تشومسكي قد نظر إلى اللغة من منظار رياضي وليس من منظار لساني لغوي، ورغم أنّه توصّل إلى بعض النتائج الباهرة إلاّ أنه –حسب تلميح مارتنيه- لن يصمد أمام المشكلات الحقيقية التي تطرحها اللغة، وفي ذلك قوله: "وأنا أقول يجب علينا أن ندرس اللغات من داخل البنية اللغوية، وليس ضمن إطارها الخارجي" وهذا صحيح –إلى حدّ ما- لأنّ شكلنة اللغة بوسائل رياضية ومنطقية تجعلنا نتحصّل على بعض الملاحظات المتعلّقة بالقضايا اللغوية، ولكنّها لا تهدينا إلى

حلّ مناسب للمشكلة اللغوية العامة، وهذا ما نلتمسه في موقف مارتنيه تجاه النظررية التوليدية، قائلا: ".. ففي رأيي إنّ تشومسكي وأتباعه لم يعطوا الحلّ المناسب للمشكلة اللغوية..." للتوسع ينظر:
- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية، دار طلاس، دمشق، 1989م، ط1، ص283.

[6]- ومثال ذلك ما قام به تشومسكي في كتابه المشهور (la linguistique Cartésienne) الذي يرى ميشال زكرياء أنّ تشومسكي تقاربت نظريته فيه مع "..الآراء الفلسفية العقلانية؛ آراء المدرسة الديكارتية وآراء الألماني همبولدت" وهذا يعني بأنّ في التراث اللغوي أيا كان مصدره فهو حافل ببعض الآراء والملاحظات التي يمكن أن تدعّم بها اللسانيات في الفترة الحديثة. ولمزيد من التأصل ينظر: هبة خياري، خصائص الخطاب اللساني. الوسام العربي، الجزائر،2009م، ط1، ص31 بتصرّف

[7]- مازن الوعر، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة، دار المتنبي، سوريا، 2001م، ط1، ص30

[8]- المرجع السابق. ص 31.

[9]- خالد خليل هويدي، التفكير الدلالي في الدرس اللساني العربي الحديث؛ الأصول والاتجاهات. الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2012م، ط1، ص26-27.

[10]- جماعة من المؤلّفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، مطبعة النجاح للملايين، الدرا البيضاء، المغرب، 2002، ط2، ص134.

[11]- و"المعنى الدلالي قمّة التحليل اللغوي والغاية الكبرى من استعمال اللغة" ينظر: تمام حسّان، مقال "أمن اللبس ووسائل الوصول إليه" حوليات دار العلوم، العدد 01، جامعة القاهرة، مصر، 1969م، ص135.

[12]- كمال بشر، دراسات في علم المعنى، دار المعارف، القاهرة مصر، 1986، ط9، ص138.

[13]- وفي استعمالنا لمصطلح "النظرية اللغوية" ما يدلّ على اكتمال في الرؤية وحصول النتيجة العلمية، غاية البحث واطرد في السنن اللغوية، ولكن المبحث الدلالي الحديث لم تكتمل حلقاته بعد فمازالت توجد الإضافات العلمية التي تقدم تأويلات جديدة لظاهرة لغوية تخص الدلالة..." هذا تعلق لمنقور عبد الجليل، علم الدلالة؛ أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد كتاب العرب، سوريا، 2001م، ص81 –بتصرّف-

[14]- أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطوّر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م، ط3، ص248 - بتصرّف-

[15]- وفي تبرير هذه المرجعية والحاجة إلى هذا التطوير يتساءل برين جاكندوف (B.Jackendoff) قائلا: "...ما الذي كان صحيحا في النحو التوليدي إبان الستينات، بحيث كان يجعل من هذا النحو نحوا واعدا؟ ما الذي كان خاطئا فيه بحيث حال بينه وبين تحقيق وعوده؟ كيف يمكن أن نثبته ثانيا...؟ وللتوسيع يرجى العودة إلى:
-Brain Jackendoff : Precis of behavioral and brain science evolution meaning. Grammar, 2003 New york p651, 655.

[16]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسة في اللغة العربية، دار طلاس للنشر، سوريا، 1986م، ص57.

[17]- المرجع السابق، ص54.

[18]- المرجع السابق، ص ن.

[19]- مازن الوعر، مقال: "النظريات النحوية والدلالية في اللسانيات التوليدية التحويلية؛ محاولة لسبرها وتطبيقها على النحو العربي" العدد 6، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، 1982م، ص 34 - بتصرف-

[20]- جماعة من المؤلفين، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، ص45.

[21]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، دار توبقال، المغرب، 2000م، ط1، ص61.

[22]- جماعة من المؤلفين، المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات، ص 120، وقد يستغرب القارئ الكريم معنى الملغة ههنا (Amalgame) بدلا من مصطلح "الضم المتجانس" كترجمة علمية لتركيبة (Les règles de l'amalgamation)، إلاّ أننا احتفظنا بالجذر الغربي له حتى يحيل على المرجعية التراثية الغربية.

[23]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص61

[24]- وكذلك فإنّه لم يسع جاهدا إلى تطبيق إجراءاتها على التراكيب الأساسية في اللغة العربية، إلاّ مرّتين في كتابه "نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية" (ص54)، وكان ذلك من باب السرد التاريخي والعرض المنهجي لانبعاج الدرس الدلالي التوليدي التحويلي.

[25]- ونقصد بأشياخه كلّ من بلومفيلد وهاريس اللذين امتنعا مطلقا عن دراسة الدلالة (المعنى)، لأنّها ليس ضمن أهداف النظرية اللغوية ولا حتى من أهداف التحليل اللغوي، وهي ليست خارجة عن نطاق اللسانيات فحسب، بل

وفوق طاقتها أيضا مثلما أشرنا إلى ذلك سالفا، وللاستزادة يمكن العودة إلى: أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطوّر. ص232.

[26]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطوّر. ص232

[27]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص55.

[28]- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص45.

[29]- أحمد مومن، اللسانيات؛ النشأة والتطوّر، ص232.

[30]- وفي السياق يرى بعضهم أن الزمخشري قد أشار في كتابه المفصّل يوافق كلام تشومسكي ويحتجون بقوله "غير أنّنا إذا نظرنا في الجمل التي تتألف من مسند ومسند إليه وجدناها واضحة المعاني بيّنة الدلالة، وذلك في مثل"قام زيدٌ" و"ضُرب اللص" فهناك عنصر الإسناد الذي يعدّ بمثابة الرابط المعنوي بين المسند إليه والمسند" ينظر: جار الله الزمخشري، المفصّل في علم العربية. نقلا عن عبد القادر البار، مقال "نظرية المعنى في الدلالة التأويلية" مجلة الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة الجزائر، العدد السابع، 2008م، دص، إلاّ أن هذا النوع من المقارنات محدودة الفعالية ولا فائدة من ورائها غير إثبات نوع من السبق التاريخي ليس إلاّ، حتى هذا الأخير لا يستقيم من نواح عديد فلا يكفي التشابه الأولي لبناء قاعدة للمقارنة خاصة إذا تمّ بترها من إطارها المعرفي العام والسياق الإبيستيمولوجي الذي نتج عنه وهذا ما أخل بمصداقية أعمال علمية كثيرة مازالت تتطوّر في المخابر والجامعات العربية.

[31]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة. ص67.

[32]- المرجع السابق، ص 69. بتصرف.

[33]- المرجع السابق، ص 69.

[34]- عبد المجيد جحفة، مدخل إلى الدلالة الحديثة، ص70 بتصرّف

[35]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسة في اللغة العربية. ص56

[36]- أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطوّر، ص233.

[37]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسة في اللغة العربية. ص60

[38]- مازن الوعر المرجع نفسه ص ن.

[39]- محمد الشكري، دروس في التراكيب بين النظرية التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي المعجمي، مطبعة الكرامة، المغرب، 2005م، ط1ص 88

[40]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسة في اللغة العربية. ص60

[41]- ويبدو لي بأنّ التعديل الذي سيقترحه تشومسكي فيما بعد ضمن الفرضيتين الأولى(1992)، والثانية (1995م) سيكون أكثر عمقا ومنطقية فيما سمّاة "البرنامج الأدنوي" حيث إنّه سيوظف المعجم بشكل أكثر دقة إذإنّه سيجعل من المفردات المعجمية المنتقاة من المعجم بجميع سماتها الصرفية (الجنس العدد، ..) مع التركيز على قواعد النحو العالمي واحترام الخصائص النحوية والدلالية المتوفرة بشكل خاص، كما أنّه باعتماد المكون الصوتي فإنّه خلص إلى نوعين من السمات:

1)- سمات معجمية تؤول في الصورة المنطقية؛

2)- سمات معجمية تؤوّل في الصورة الصوتية.

ممّا أدي إلى قيام ثلاثة أنواع من السمات وهي:

1)- السمات الصوتية؛

2)- السمات الدلالية؛

3)- السمات النحوية.

وفي رأيي أعتقد أنّ تشومسكي هذه المرّة قد وسّع من دور المعجم في إثبات المكوّن الدلالي ضمن النظرية اللغوية العامة.

[42]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص60 بتصرّف.

[43]- نعوم تشومسكي، نموذج (1967-1970)، نقلا عن: محمد الشكيري، دروس في التراكيب. ص112.

[44]- مازن الوعر، نحو نظرية لسانية عربية لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية. ص62، كذلك للمؤلف نفسه: دراسات لسانية تطبيقية ، ص42، وللمؤلف نفسه، دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة. ص66-67، وكلّها بتصرّف.

[45]- مازن الوعر، دراسات لسانية تطبيقية. ص47-48 –بتصرف